

منفيون في وطنهم: معالجة مسألة النزوح في عراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية

إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 79
بغداد/أربيل/بروكسل، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ترجمة من الإنكليزية

ما الجديد؟ بعد ثلاث سنوات من انتصار العراق على تنظيم الدولة الإسلامية، ما يزال أكثر من مليون عراقي نازحين. هناك مئات الآلاف في المخيمات؛ ومن بين هؤلاء فإن الذين يواجهون المحنة الأصعب هم أفراد تلك الأسر التي يُنظر إليها على أن لها ارتباطات بتنظيم الدولة، والذين لا يواجهون عقبات رسمية أمام عودتهم وحسب بل أيضاً رفض الناس لهم في مناطقهم الأصلية.

ما أهمية ذلك؟ في غياب حل لأزمة النزوح في العراق، ثمة مخاطرة في أن يوصم الأشخاص العالقون في المخيمات بأنهم ينتمون إلى "عوائل داعش" والتحول بشكل دائم إلى طبقة دنيا. ومع عدم وجود أفق مستقبلية مشروعة، قد يكونون عرضة للتجنيد للعنف المنظم، بما في ذلك في المجموعات الإجرامية والمتمردة.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على حكومة الكاظمي أن تعالج أزمة النزوح بإزالة العوائق غير الرسمية أمام العودة بالتنسيق مع ممثلي المجتمعات المحلية وأعيانها وفعل المزيد لتخفيف الرفض للأسر التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في مناطقها الأصلية. كما ينبغي أن تُقارب المشكلة على أنها تؤثر بشكل خاص على النساء والأسر التي تعيلها نساء.

I. لمحة عامة

بعد ثلاث سنوات من انتصار العراق على تنظيم الدولة الإسلامية، فإن أكثر من مليون عراقي ما يزالون في حالة نزوح. يقسم مئات الآلاف منهم في مخيمات ولا يستطيعون، أو يجمعون عن، العودة إلى بيوتهم التي دمرتها الحرب. ضمن هؤلاء النازحين، فئة معينة تواجه معضلة يصعب حلها: المدنيون الذين تربطهم علاقات عائلية بمتهمين بالانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية، والذين يوصمون على أنهم ضالعون بشكل ما في أفعال أقاربهم. لقد منح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وهو محق في ذلك، الأولوية لمساعدة مهجري البلاد. ينبغي على حكومة الكاظمي، مع شركائها، العمل على إنهاء حالة النفي الداخلي للعراقيين، والتوسط إما في عودتهم الآمنة والطوعية إلى مناطقهم أو في إيجاد بديل دائم. ولفعل ذلك، سيترتب عليها التغلب ليس فقط على العوائق الرسمية أمام العودة أو إعادة الإسكان بل أيضاً المقاومة الشرسة من أهالي مناطقهم الأصلية لعودة هذه الأسر المهجرة إلى بيوتها. وينبغي أن تقارب أزمة النزوح على أنها مسألة تتعلق بالاستقرار الوطني طويل الأمد وأيضاً على أنها مشكلة ذات أهمية خاصة للنساء وللأسر التي تعيلها النساء، بالنظر إلى مدى هشاشة وضع النساء النازحات وكيف أن وضعهن القانوني والاجتماعي يركز على وضع أزواجهن وأقاربهن الآخرين.

II. النزوح الدائم والارتباطات المفترضة بتنظيم الدولة الإسلامية

في 10 حزيران/يونيو، وفي الذكرى السادسة لانتزاع تنظيم الدولة الإسلامية السيطرة على الموصل، قام رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بزيارة إلى المدينة الشمالية ومحيطها في محافظة نينوى.¹ وطوال الزيارة، أكد الكاظمي على أن العراق لن يكرر ذلك النوع من الفساد وسوء الإدارة اللذان سمحا بصعود تنظيم الدولة الإسلامية.² وفي التفاتة مهمة، قام أيضاً بزيارة مخيم السلامة للنازحين جنوب الموصل. يحتوي المخيم على مقيمين من الموصل والمناطق الريفية في نينوى الذين ما يزالون، حتى اليوم، غير قادرين على العودة إلى بيوتهم واستئناف حياتهم الطبيعية. وعد الكاظمي بمساعدة المقيمين في المخيم على العودة إلى بيوتهم، رغم مناشدته إياهم التحلي بالصبر.³

مع مواجهة العراق أزمات عديدة أخرى منذ عام 2017 – كان آخرها جائحة كوفيد-19 والاقتراب من حافة الإفلاس الاقتصادي – فإن مشكلة النزوح في مرحلة ما بعد الحرب ما تزال قائمة. إلا أن الحكومة العراقية لم تفعل الكثير لحلها. لكن زيارة الكاظمي إلى السلامة، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء إلى مخيم للنازحين منذ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، شكلت نقطة تحول على ما يبدو.⁴ كان الكاظمي قد وضع اتخاذ إجراءات بشأن أزمة النزوح بين "الألويات" العشر في البرنامج الوزاري لحكومته.⁵ إن القاطنين في مخيم السلامة، والذين يبلغ عددهم 15,000 نازح، جزء من نحو 1.4 مليون عراقي هُجروا من منازلهم بسبب الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.⁶ ويشمل العدد الإجمالي نحو 330,000 مقيم في المخيمات، وبشكل رئيسي في محافظات نينوى، ودهوك وأربيل في المناطق المحيطة بإقليم كردستان. ومن بين النازحين في سائر أنحاء البلاد، فإن 60% منهم من محافظة نينوى.⁷ هرب الأشخاص الذين نزحوا من مناطقهم الأصلية على موجات، بما في ذلك أولئك الذين غادروا عندما وصل تنظيم الدولة، وآخرون ظلوا في مناطقهم وغادروا لاحقاً، كأولئك الذين غادروا أثناء الحملة العسكرية ضد التنظيم. وقد كان النازحون الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطين بتنظيم الدولة جزءاً من الموجة الأخيرة.⁸

ثمة أسباب عديدة لعدم عودة المقيمين في المخيمات إلى منازلهم؛ حيث إن تعثر إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب في العراق يعني، بالنسبة للكثيرين، بقاء منازلهم في حالة دمار أو أن المناطق الأصلية التي نزحوا منها تفتقر إلى الوظائف أو الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية.⁹ فقدت بعض الأسر معيولها

¹ "رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي يلتقي ممثلي عشائر ووجهاء محافظة نينوى"، مكتب رئيس الوزراء، 20 حزيران/يونيو 2020؛ "رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي يزور كنيسة مار أدي بقضاء الحمدانية ويلتقي براعي الأبرشية الكلدانية في الموصل"، مكتب رئيس الوزراء، 10 حزيران/يونيو 2020.

² Qassim Abdul-Zahra, "PM vows IS will never again overrun Iraqi territory", Associated Press, 10 June 2020.

³ ملخص لزيارة الكاظمي تم تداوله بين العاملين في الشأن الإنساني في العراق في 10 حزيران/يونيو 2020، من خلال تطبيق الرسائل، تموز/يوليو 2020. انظر أيضاً "رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي يزور مخيمات النازحين في النمرود بمحافظة نينوى"، مكتب رئيس الوزراء، 10 حزيران/يونيو 2020.

⁴ رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي (2014-2018) زار مخيمات النازحين عدة مرات خلال الحملة ضد تنظيم الدولة. على سبيل المثال، انظر "رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يزور مخيم (بحركة) للنازحين في أربيل"، مكتب رئيس الوزراء، 5 حزيران/يونيو 2015. أما خلفه عادل عبد المهدي (2018-2020) فلم يفعل.

⁵ "البرنامج الوزاري"، مكتب رئيس الوزراء، 6 أيار/مايو 2020. فيما يتعلق بالتحديات الأخرى التي تواجه حكومة الكاظمي، انظر لهيب هيجل، "عند المحاولة الثالثة، حكومة جديدة للعراق"، تعليق لمجموعة الأزمات، 8 أيار/مايو 2020.

⁶ لمراجعة لمحة عن المخيمات، بما فيها مخيم السلامة، انظر "Iraq: IDP Camp Directory – Comparative Dashboard & Camp Profiles Round XIII, February-March 2020", REACH, 8 July 2020; "Iraq Master List Report 116, May-June 2020", International Organization of Migration (IOM), 16 July 2020.

⁷ "Iraq Master List Report 116", IOM، مرجع سابق. كانت الموصل العاصمة الفعلية لتنظيم الدولة الإسلامية، حيث شن منها آخر معاركه الكبرى في العراق ضد القوات العراقية والقوات المتحالفة معها.

⁸ على سبيل المثال، انظر "West Mosul: Perceptions on Return and Reintegration among Stayees, IDPs and Returnees, June 2019", IOM, 30 June 2019; "Managing Return in Anbar: Community Responses to the Return of IDPs with Perceived Affiliation", IOM Iraq, 26 March 2020.

⁹ لمراجعة عرض لعرقلة الفساد والعطالة الإدارية لعملية إعادة الإعمار في الموصل، انظر Zmkan Ali Saleem and Mac Skelton, "The Failure of Reconstruction in Mosul: Root Causes from 2003 to the Post-ISIS Period", IRIS, 10 June 2020. وتقول هيئة النزاهة في العراق إن محافظ نينوى السابق والمقربون منه

في الحرب، أو تعرض أفرادها لإصابات أدت إلى إقعادهم. أما في المخيم، فإنهم يجدون على الأقل مأوى ويتلقون حزمة منتظمة من المخصصات الغذائية.¹⁰

كما يظل عراقيون نازحون آخرون بعيدين عن مناطقهم الأصلية لأسباب أمنية. ويشمل ذلك أولئك الذين ما يزال تنظيم الدولة يستهدف بلداتهم ليلاً، خصوصاً في المناطق الريفية. ويشمل كذلك أولئك الذين يخشون قوات الأمن في مناطقهم الأصلية، سواء الجيش، أو الشرطة الاتحادية أو الوحدات شبه العسكرية المرتبطة بالدولة.¹¹ ويعبر كثيرون عن خوفهم من وحدات الحشد الشعبي شبه العسكرية، التي يعمل بعضها دون رقابة حكومية.¹² وأخيراً، فإن هناك عدداً غير معروف، لكنه كبير، مما يسميه العراقيون عادة "عوائل داعش" – وهم الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أن علاقات عائلية تربطهم بمقاتلي تنظيم الدولة – والذين يظلون نازحين لأنهم سيواجهون استقبالا عدائياً في مناطقهم الأصلية إذا عادوا. ومن بين الذين قد يواجهون تلك العوائل بعدائية في بلداتهم الأصلية أولئك الذين كانوا ضحايا لتنظيم الدولة، ويشمل ذلك الشيعة، والإيزيديين والأقليات الدينية الأخرى وأيضاً السنة الذين اعتبر تنظيم الدولة معتقداتهم خارجة عن الدين الإسلامي أو الذين اتهمهم بالتنظيم بالتعاون مع الدولة العراقية.

الكثير من النازحين الذين ما يزالون في مخيمات العراق – ربما الأغلبية – ليسوا من "عوائل داعش" ولم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم لأسباب أخرى. بالإضافة لذلك، لا يوجد تعريف ثابت متفق عليه لمصطلح "عوائل داعش"، كما لا يوجد تقدير يمكن الركون إليه لعدد تلك العوائل التي لا تزال عالقة في المخيمات. وعدد كبير من "عوائل داعش" انتشر في مناطق أخرى في سائر أنحاء البلاد، خارج المخيمات. وحتى تعبير "عوائل داعش" – رغم أنه يستخدم على نطاق واسع – فهو مضلل. والعاملون في الشأن الإنساني والناشطون في مجال حقوق الإنسان يدفعون إلى استخدام مصطلح لا ينطوي على هذا القدر من الوصمة السلبية، مثل الأسر "التي يُنظر إليها على أنه لها ارتباطات". كما أنهم يؤكدون على السمات المشتركة بين هذه الأسر والنازحين الآخرين.¹³

تعد الوصمة المتصلة بهذه الارتباطات المفترضة بالمسلحين السبب الرئيسي الذي يجعل من المستحيل إجراء تعداد لـ "عوائل داعش" ويجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت أسرة ما تقع ضمن هذا التصنيف، بصرف النظر عن الاسم الذي يعطى له. فإن لسكان المخيمات الذين لديهم مثل هذه الارتباطات سبب وجيه لعدم الإفصاح عن سبب عدم تمكنهم من العودة.¹⁴ كما أنه لا وجود لسلطة واحدة تستطيع أن تنزل حكماً حاسماً في الأمر. لدى الأجهزة الأمنية العديد من القوائم بالأشخاص المتهمين بالانتماء لتنظيم الدولة تستطيع تلك الأجهزة العودة إليها لتقدير ما إذا كان شخص ما مرتبط بعلاقة عائلية بمثل أولئك الأعضاء في التنظيم. لكن لا يمكن الاعتماد على صحة تلك القوائم بالضرورة. علاوة على ذلك، قد يكون لدى سكان إحدى المناطق التي أتت منها أسرة ما بالأصل تعريفهم الخاص لـ "عوائل داعش" والذي يستخدمونه لتصنيف أسرة غير مرحب بها أو لتبرير السعي للانتقام. العائدون الذين لم يتم توجيه اتهامات جنائية لهم أنفسهم، مع ذلك قد يواجهون أعمالاً انتقامية. إذا كان هناك رجل يُزعم بأنه على علاقة بتنظيم الدولة، فإن أي شخص من أسرته أو من أقربائه يمكن أن يعتبر ضالماً في جرائم التنظيم.¹⁵

اختلفوا عشرات ملايين الدولارات، بما في ذلك نحو عشرة ملايين دولار مخصصة لإعادة تأهيل مستشفيات في الموصل. "Iraq says ex-governor embezzled \$10 mn in aid for displaced", AFP, 30 July 2019.¹⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019. لمزيد من التفاصيل حول عوائل العودة، انظر، "Intentions Survey: IDP Areas of Origin", REACH, 15 June 2020.

¹¹ "Intentions Survey: IDP Areas of Origin"، مرجع سابق. للمزيد حول استمرار الأعمال المسلحة لتنظيم الدولة، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 207، تحاشي عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى النشاط في العراق وسورية، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

¹² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عاملين في الشأن الإنساني، عن بعد عبر تطبيق الرسائل، تموز/يوليو 2020.
¹⁴ إحدىعاملات الدوليات في الشأن الإنساني قالت إنها تتوقع أن يكون العديد من الأسر التي تعيها نساء في المخيم الذي تعمل فيه منظمتهما كان يُنظر لها على أن مرتبطة بالتنظيم. لكن، ومن أجل التوضيح، تصيف قائلة: "لا نعرف عدد الأسر التي يُنظر لها على أنها مرتبطة. وليس لدينا أي فكرة عما إذا كان لدى أحد جواب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹⁵ أحد الإداريين المسؤولين عن المخيم قال: "النقل إن شخصاً من قرية معينة، وقرية صغيرة، والجميع يعرفون بعضهم بعضاً. الآن، كان أحد أفراد تلك الأسرة عضواً في تنظيم الدولة. الناس لا يقولون إن باقي أفراد الأسرة لا علاقة لهم

مع عودة المزيد من أولئك الذين نزحوا بين عامي 2014 و2017 إلى مناطقهم الأصلية، يفترض العراقيون على نحو متزايد أن أي شخص ما يزال يعيش في المخيمات لا بد وأن يكون له ارتباط بتنظيم الدولة.¹⁶ ونتيجة لذلك، ثمة مخاطرة في أن يتسع الاستياء العام من "عوائل داعش" ليشمل جميع النازحين المقيمين في المخيمات.

لقد قامت السلطات على المستوى المحلي ومستوى المحافظات ببعض المحاولات للتوسط لعودة النازحين، بمشاركة هيئات المجتمع المدني المحلية ولجان الحكومة الفدرالية على حد سواء، وأيضاً بدعم إضافي من المنظمات غير الحكومية.¹⁷ إلا أن التقدم المحرز كان بطيئاً.¹⁸ بموازاة ذلك، حاولت المحافظات التغطية على قضية النزوح بإغلاق المخيمات ودمجها، رغم الاحتجاجات من المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان.¹⁹ تقلص هذه المقاربة عدد المخيمات دون معالجة الأسباب الكامنة وراء بقاء نازحي العراق بعيدين عن بيوتهم ومناطقهم الأصلية.

ولم تقدم بغداد برنامجاً متكافئاً لتيسير عودة النازحين. إن مسودة خطة وضعتها لجنة من لجنتين تعملان على المصالحة كانت تقضي بتركيز "عوائل داعش" في مجمعات ريفية يتم بناؤها أو إعادة تأهيلها (وتحتوي مساكن شبه دائمة وعربات مقطورة، وليس خياماً – وفرض قيود جديدة على الحركة) بالإضافة إلى تدابير أخرى.²⁰ كانت الخطة تقضي بالسماح لهم بالعودة إلى بيوتهم فقط بعد موافقة سكان مناطقهم الأصلية على ذلك وبعد أن تكون الأسر قد أكملت برنامج "نزع التطرف". يبدو أن الخطة وضعت على الرف، بعد أن ألغى سلف الكاظمي في رئاسة الوزراء اللجنة التي وضعتها.²¹ أما جهود أخرى قامت بها الدولة لمعالجة أوجه معينة لأزمة النزوح، على سبيل المثال قرار وزارة التربية بالسماح للأطفال الذين لا يمتلكون وثائق رسمية بالدوام في المدارس، فقد تم تنفيذها بشكل غير كامل من قبل السلطات المحلية أو لم تنفذ على الإطلاق.²²

III. العقبات الرسمية وغير الرسمية في وجه العودة

ما يزال العديد من النازحين العراقيين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية عالقين. على مستوى الأسرة، قد تتاح لبعضهم سبل العودة إلى منازلهم. لكنهم لا يواجهون عوائق رسمية وإجرائية شاقّة تمنع مغادرتهم المخيمات وتأمين حقوقهم ومستحقّاتهم كمواطنين فحسب، بل يواجهون أيضاً بمقاومة شعبية ومجتمعية تحول دون عودتهم. وفي بعض الأحيان، فإن هذه العوامل يعزز بعضها بعضاً.

أ. العوائق الإجرائية

لا يستطيع أفراد أسر الأشخاص المتهمين بالقتال في صفوف تنظيم الدولة الحصول على التصاريح الأمنية الرسمية الضرورية سواء لعودتهم أو لتجديد الوثائق المدنية التي يحتاجونها لاستئناف حياتهم الطبيعية. لقد

بذلك. لا، يقولون إن كل الأسرة تنتمي إلى تنظيم الدولة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أبريل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عاملين دوليين في الشأن الإنساني، أبريل، كانون الأول/ديسمبر 2019.
¹⁷ لقد عملت المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية مع ممثلي المجتمعات المحلية وأعيانها و"لجان السلام المحلية" للتوسط في اتفاقيات تتعلق بالمصالحة والعودة. في السابق، كانت تلك المنظمات تنسق إما مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، أو اللجنة العليا للتعايش والسلام المجتمعي، وكلاهما تابعتان لمكتب رئيس الوزراء. في أيار/مايو 2019، اندمجت اللجنة الأولى بالثانية، التي أصبح اسمها لجنة التعايش والسلام المجتمعي وأصبحت الشريك المنسق لجهود هذه المنظمات.

¹⁸ لمراجعة إحدى محاولات التوسط في عودة المدنيين النازحين، انظر "In the Shadow of a Massacre, a Peaceful Return in Iraq, Part II", U.S. Institute of Peace, 17 July 2015.

¹⁹ شهدت محافظتا الأنبار ونيوى درجة كبيرة من دمج المخيمات في عام 2019. "Iraq: Snapshot on IDPs in Formal Camps – 2019 Summary", CCCM Cluster, 1 March 2020. فيما يتعلق بعمليات الدمج والطرده التي جرت في نيوى، انظر "Iraq: Camps Expel over 2,000 People Seen as ISIS-Linked", Human Rights Watch, 4 September 2019.

²⁰ "Iraq: Confining Families with Alleged ISIS Ties Unlawful", Human Rights Watch, 7 May 2019.
²¹ انظر الحاشية 17.

²² "Iraq: School Doors Barred to Many Children", Human Rights Watch, 28 August 2019.

فقد بعضهم هذه الوثائق عندما هربوا من منازلهم؛ وفي حالة الأطفال الصغار، قد لا يكونون قد حصلوا عليها أصلاً.

التصريح الأمني إجباري للنازحين الراغبين بالحصول على جملة من الوثائق الرسمية، بما في ذلك الشهادات المدنية التي تثبت الهوية والجنسية.²³ وينطوي التصريح على مراجعة عدة أجهزة أمنية ويعتمد عادة أيضاً على المختار في بلدة الشخص النازح أو الحي الذي كان يقيم فيه إذا كان من سكان المدن. وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، يكون المختار مسؤولاً عن الإشراف على منطقتهم وإدارة تفاعلات السكان مع الدولة، بما في ذلك تسجيل الواصلين الجدد. وكجزء من عملية منح التصريح، تطلب منه أجهزة الأمن عادة تقديم شهادة بأن العائد ليس مرتبطاً بتنظيم الدولة، بعد التشاور مع المقيمين في المنطقة.²⁴

بدون هذه الوثائق، لا يستطيع النازحون العودة إلى مناطقهم الأصلية. كما لا يستطيعون التنقل بحرية للعمل والحصول على أجر يومي، وهي حلقة مفرغة تعني أن يكافحوا لتوفير المال ليدفعوا أجور المحامين أو التكاليف الأخرى للعودة. كما يحظر على الكثيرين منهم جملة من المعاملات والخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والمدارس التي تقدمها الدولة لأطفالهم.²⁵

في كثير من الأحيان، فإن الخيار الوحيد أمام الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطين بتنظيم الدولة والذين لا يحصلون على تصريح أمني هو تقديم شكوى جنائية في المحكمة ضد قريبهم المتهم بالانضمام إلى تنظيم الدولة، في عملية تسمى 'التبرئة'. وحالما يقدمون الشكوى، تصدر المحكمة أمراً باعتقال قريب. ويحصل المدعون على وثيقة تثبت استعدادهم لتقديم شهادة ضد قريبهم، وهو ما يسمح لهم بالحصول على التصريح الأمني. وللحصول على الوثائق المدنية، قد يحتاج بعض الأشخاص التقدم بإبلاغ أن قريبهم مفقود، وذلك من أجل الحصول على شهادة وفاته. وذلك يلغي الحاجة لوجود الزوج كي تتمكن امرأة من الحصول على وثائق لأطفالها، على سبيل المثال.²⁶ إلا أن الحصول على 'التبرئة' صعب ومكلف ويستغرق وقتاً، وفي بعض الأحيان لا يمكن التنبؤ بنتيجته.²⁷ وقد تكون كلفتها عائقاً رئيسياً أمام النازحين ذوي الموارد المحدودة.

ب. الرفض المجتمعي

لقد تم توثيق العوائق الرسمية الحائلة دون عودة النازحين بشكل كبير، بما في ذلك من قبل منظمات مثل المجلس النرويجي للاجئين.²⁸ لكن حتى لو أزيلت هذه العوائق، فإن هؤلاء الأشخاص المهجرين قد لا يتمكنون، رغم ذلك، من العودة إلى منازلهم.²⁹ إذ يمكن أن تواجه الأسر التي يُنظر إليهم على أنها مرتبطة بتنظيم الدولة رفضاً مجتمعياً؛ ورغم أنه غير رسمي، فإنه لا يقل فعالية عن أي لائحة بيروقراطية في إعاقة عودتها. إذ إن مثل تلك اللوائح يمكن أن تعدل أو تحرق. أما عدائية جيرانها السابقين فمن الصعب إلغاؤها بتغييرات سياسية، وغالباً ما تأتي حافلة بالتهديدات بهجمات جسدية.

وتختلف أسباب مقاومة المجتمع لعودة النازحين من مكان إلى آخر. فلأشخاص الموجودين في كل منطقة سيطر عليها تنظيم الدولة تجربتهم الخاصة مع حكمه وما رافقه من فظاعات ارتكبت خلاله، إضافة إلى ذكرياتهم عن أي السكان المحليين كانوا متواطئين معه، من وجهة نظرهم. قضاء سنجار في محافظة نينوى،

²³ "Barriers from Birth: Undocumented Children in Iraq Sentenced to a Life on the Margins", Norwegian Refugee Council, 30 April 2019; "Paperless People of Post-conflict Iraq", Norwegian Refugee Council, 16 September 2019.

²⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد إداريي مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

²⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال نازحين، ومع إداريي في أحد المخيمات وعامل دولي في الشؤون الإنسانية، أربيل ومنطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019. على سبيل المثال انظر Maya Gebeily, "Born under IS, sick Iraqi children left undocumented, untreated", AFP, 16 May 2019.

²⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عامل دولي في الشأن الإنساني، أربيل وعن بُعد عبر تطبيق الرسائل، كانون الأول/ديسمبر 2019 وتموز/يوليو وأب/أغسطس 2020؛ ومع بلقيس والي، الباحثة رفيعة المستوى في هيومان رايتس ووتش، عن بُعد عبر تطبيق الرسائل، تموز/يوليو وأب/أغسطس 2020.

²⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع إداريي في أحد المخيمات، ومع صحفي عراقي وعامل دولي في الشؤون الإنسانية، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

²⁸ على سبيل المثال، انظر "Paperless People of Post-conflict Iraq"، مرجع سابق.

²⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عاملين دوليين في الشأن الإنساني، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

على سبيل المثال، يبقى ممزقاً بسبب الانقسام بين سكانه من العرب والإيزيديين؛ حيث يرفض الإيزيديون الذين نجوا من المذبحة التي ارتكبتها تنظيم الدولة بحقهم عودة جيرانهم العرب الذين يتهمونهم بالصلوح في عمليات الخطف والقتل. في مناطق أخرى، قد تكون خطوط التصدع قبلية أو بين السكان السنة والشيعية، حسب تاريخ المنطقة وتركيبها الديموغرافية.³⁰

أما المشاعر الكامنة خلف الرفض المجتمعي فقد تكون محلية جداً، بل شخصية. أحد العاملين في تقديم المساعدات قال يبدو أن أسباب العدا "تتفاوت ليس فقط من قضاء إلى قضاء، بل من مجموعة من المنازل إلى مجموعة أخرى".³¹ سكان المناطق التي سيطر عليها تنظيم الدولة في وقت من الأوقات يقولون إنهم يتذكرون كل شخص انضم إلى التنظيم أو ساعده.³² إلا أن المزاعم بوجود ارتباطات بتنظيم الدولة يمكن أن تكون اعتباطية وعرضة لإساءة الاستخدام. وقد يشعر الناس بالحاجة لرفض مقيمين آخرين متهمين بوجود ارتباط لهم بالتنظيم كطريقة لإبعاد الشبهة عن أنفسهم.³³ آخرون قد يطلقون هذه المزاعم لأسباب خبيثة أو بسبب أحقاد قديمة.³⁴

العديد من العراقيين يعبرون أيضاً عن خوفهم من أن المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة قد يكونون تبناً أفكار التنظيم.³⁵ ولذلك يقترح المسؤولون العراقيين حلولاً لـ "عوائل داعش" تفترض وجود برنامج لـ "إعادة التأهيل" أو لـ "نزع التطرف".³⁶ ذكر إداري في مخيم في نينوى أن عدداً قليلاً من المقيمين، الذين ظلوا على الأغلب منكفئين على أنفسهم، بدأ أنهم ما يزالون ملتزمين بتنظيم الدولة، أو بتفسيره المتطرف للإسلام، لكن بدأ أيضاً أن تأثير التنظيم قد تلاشى بمرور الوقت.³⁷

قد تكون الأسباب الكامنة خلف الاعتراضات على عودة النازحين مجرد مشاعر انفعالية قوية، ولكن لا يعني ذلك بأي حال أن تلك الاعتراضات أقل جدية، بل من المرجح أن تجعل معالجتها أكثر صعوبة.³⁸ لقد نجا هؤلاء العراقيون المعترضون من صدمة نفسية مريضة يعتقدون أن بعض جيرانهم ومعارفهم كانوا ضالعين فيها. ومررت على هذه الصدمة بضع سنوات فقط، وكانت بغداد بطيئة في تخفيف حدة الغضب أو الألم الذي شعر به هؤلاء. وقد ماطلت، على سبيل المثال، في دفع التعويضات التي وعدت بها لأولئك الذين عانوا خلال الحرب ضد تنظيم الدولة.³⁹

³⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين عراقيين، بغداد، شباط/فبراير وحزيران/يونيو 2019.

³¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

³² قال أحد المختارين: "كان هناك أسر ظلت [في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة] لأسباب مادية [أي لأنها كانت تفنق إلى الوسائل التي تمكنها من المغادرة]. نحن نعرف تلك الأسر، ونعرف أن ظروفها صعبة. لكنها لم تنضم إلى تنظيم الدولة، ولذلك لا مشكلة معها. ... الناس الذين عاشوا هنا في ظل سيطرة تنظيم الدولة يعرفون من أكل وشرب مع التنظيم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الرمادي، حزيران/يونيو 2019.

³³ نازح من نينوى ادعى، على سبيل المثال، أن أقاربه كانوا قد أبلغوا عنه وعن أسرته بوصفهم مرتبطين بتنظيم الدولة ليلمعوا صورتهم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نازحين في مخيم في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

³⁴ العديد من المقيمين في المخيم من ريف نينوى قالوا إن مثل هذه الاتهامات الكاذبة تشكل عائقاً أمام عودتهم؛ وهو ما أكده أحد إداريي المخيم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نازحين في مخيمات في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية وأربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019. مسؤول عراقي يعمل في مجال المصالحة قال الشيء نفسه. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2019.

³⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، العراق، شباط/فبراير، آذار/مارس، حزيران/يونيو، كانون الأول/ديسمبر 2019.

³⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين عراقيين، بغداد والرمادي، حزيران/يونيو 2019؛ ومقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع عامل دولي في الشأن الإنساني، حزيران/يونيو 2019. "Iraq: Confining Families with Alleged ISIS Ties Unlawful"، مرجع سابق.

³⁷ أشار الإداري إلى مثال الأطفال بسن المدرسة قائلاً: "ما يميزهم أنهم لا يكذبون. يقولون ما يشعرون به. وبالتالي، عندما تتفاعل مع الأطفال، تجد من الواضح أن [فكر داعش] قد تراجع كثيراً. لا أقول إنه غير موجود، لكنه تراجع كثيراً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

³⁸ عامل عراقي في الشأن الإنساني وصف الاستجابة الانفعالية لبعض سكان المناطق التي كانت قد وقعت تحت سيطرة تنظيم الدولة عندما تلقى التشجيع بالآ ينظر إلى العائدين على أنهم من "عوائل داعش": "سيغضبون. سيقولون: "هكذا كانوا. ... عانينا كثيراً بسببهم. تعرضت منازلنا للقصف. خسرتنا ممتلكاتنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب، تموز/يوليو 2020.

³⁹ حول نظام التعويضات الذي أقره العراق، انظر "We Hope, But We Are Hopeless: Civilians' Perceptions of the Compensation Process in Iraq", CIVIC, 6 January 2019.

بعض ضحايا تنظيم الدولة مستعدون للتصرف بناء على هذا الغضب، حتى لو كان ذلك يعني تهديد أسر المتهمين بالانتماء للتنظيم. بالتالي، وبالنسبة للعراقيين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة، فإن خطر تعرضهم للاعتداء في مناطقهم الأصلية خطر حقيقي. امرأة من محافظة صلاح الدين قالت إنها وأسرتها كانوا قد أُخرجوا من المخيم الذين كانوا يعيشون فيه، لكن سكان بلدتها الأصلية كانوا قد أبلغوا بأنها لا تستطيع العودة. كانت خائفة من أنها إذا حاولت العودة، فإن السكان المحليين قد يلحقون الأذى بابنها المراهق.⁴⁰ حتى لو كان بإمكان الأسر التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بتنظيم الدولة العودة والعيش في مناطقها الأصلية لمدة من الزمن، فإن السكان قد يحملونها مسؤولية أي تحركات لتنظيم الدولة لاحقاً.⁴¹ يزعم بعض المسؤولين الحكوميين المحليين أن العائدين قد ساهموا في الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في الجوار.⁴² أحد الإداريين في مخيم في نينوى قال إن مخيمه كان قد استقبل عشرات الأسر التي كانت قد طردت من مخيمات أخرى لكنها لم تتمكن من العودة إلى منازلها، لأن نسبة كبيرة منها واجهت النذب والتهديدات إذا عادت. وقال إداري آخر: "يقولون، لقد أنقذت أطفالاً من الموت، ولن أكرر تلك التجربة".⁴³

ج. الأثر المركب للعوائق الرسمية وغير الرسمية

إن عوائق مثل الرفض المجتمعي للعودة والعقبات الرسمية مثل اعتراض الأجهزة الأمنية يمكن أن تعزز بعضها بعضاً بطرق تجعل من الصعوبة بمكان معالجة أي مشكلة بعينها تواجه النازحين العراقيين.

وأفضل مثال على تلاقي العوامل الرسمية وغير الرسمية يتمثل في المختار. فدور المختار مزدوج؛ أي إنه يمثل في الوقت نفسه وكياً محلياً للدولة وممثلاً لمواقف المجتمع المحلي أمام الدولة. العراقيون النازحون الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة بحاجة إلى موافقة المختار على وثائقهم الرسمية والسماح لهم بالعودة إلى منازلهم.⁴⁴ وبالمقابل، فإن المختار مسؤول عن ضمان إيصال موقف مجتمعه المحلي فيما يتعلق بعائدين محتملين معينين. إذا كان يعتقد أنهم سيواجهون خطراً حقيقياً، فإنه لا يستطيع الموافقة على عودتهم.⁴⁵ فعندما يرفض طلبات هذه الأسر للحصول على وثائق، هل تكون الدولة هي التي ترفض أم مجتمعهم المحلي في مناطقهم الأصلية؟

كما أن الفرق بين ما هو رسمي وما هو عرفى أو مجتمعي غير واضح فيما يتعلق بقوات الأمن المحلية، التي يمكن أن تمنع بعض الأسر من العودة. يعبر المقيمون في المخيمات عن مخاوفهم من خليط المؤسسات الأمنية التي قد تتجول في مناطقهم الأصلية، والتي قد تشمل قوات الحشد شبه العسكرية.⁴⁶ يمكن أن يكون لتجربة واحدة على حازم – بما في ذلك حالة خطأ في تحديد الهوية بسبب تشابه الأسماء – تبعات خطيرة.⁴⁷ فيخشى

⁴⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴¹ امرأة نازحة قالت إنها كانت قد تلقت معلومات تفيد بأن مصالحة عشائرية في منطقتها الأصلية في صلاح الدين ستسمح لها بالعودة، لكنها كانت تخشى من أن السكان المحليين سيخطفون ابنها أو سيستهدفون أسرتها إذا ظهرت مشاكل في المنطقة. وحتى لو ظلت الأمور هادئة، قالت إن شروط التسوية العشائرية تشترط على أسرتها البقاء في المنزل، وألا يكون لديها هواتف محمولة وأنها لن تتمكن من العمل في أرضها الزراعية. وشكلت مريعاً بيديها لإبصاح كيف أن أسرتها ستكون مقيدة بين جدران منزلها: "عندما نعود، سنعيش هكذا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴² Husham al-Hashimi, "ISIS in Iraq: The Challenge of Reintegrating 'ISIS Families'", Center for Global Policy, 7 July 2020.

⁴³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد الإداريين في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عامل دولي في الشأن الإنساني، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴⁶ رجل من الموصل قال: "الشرطة، والجيش، والحشد – كل منها حكومة بذاتها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴⁷ "Iraq: Thousands Detained, Including Children, in Degrading Conditions", Human Rights Watch, 4 July 2019. حتى المشتبه بهم الذين تتم تيرتهم في النهاية يمكن أن يواجهوا فترة اعتقال طويلة في منشآت بائسة ومكتظة. كما يمكن أن يخشى المحتجزون الإدانة في محاكمات شكلية سريعة، بصرف النظر عن كونهم مذبذبين أو بريئين؛ وقد حاکمت المحاكم العراقية الآلاف من المشتبه بعضهم في تنظيم الدولة الإسلامية بموجب قانون مكافحة الإرهاب ذو الطبيعة الواسعة الذي اعتمده البلاد، والذي ينص على عقوبة الإعدام على العضوية في تنظيم الدولة الإسلامية؛ وقد أدين بعض المتهمين استناداً فقط إلى اعترافات انتزعت فيما يبدو تحت التعذيب. انظر "Flawed"

الكثير منهم من اختطافهم، خصوصاً من قبل وحدات الحشد التي تعد رسمياً جزءاً من قوات الأمن الرسمية ومع ذلك قد تعمل أحياناً بشكل مستقل.⁴⁸ أحد المقيمين في أحد المخيمات قال: "في الموصل، عندما يأخذون شخصاً مشتبهاً بفعل شيئاً ما، فإنك لا تعرف إلى أين يأخذونه".⁴⁹

لكن رغم أن هذه القوى المتعددة جزء من أجهزة الأمن الرسمية، يمكنها أيضاً أن تكون متعلقة بالسكان المدنيين وأن تستجيب إلى طلباتهم، حيث يمكن للسكان أن يلجؤوا إليها لتهديد العائدين المحتملين. وحتى أولئك الذين يوافق المختار على عودتهم ليسوا آمنين، طبقاً لما قاله رجل نازح من ريف نينوى؛ حيث إن السكان المحليين المستائنين يمكن أن يُبلغوا عنهم سرّاً للوحدات شبه العسكرية، التي ستعتقلهم.⁵⁰ مقيمون آخرون في المخيم ذكروا أن العديد من أفراد الأمن، بما في ذلك وحدات الحشد "العشائري" المحلية، هم من عائلات ترفض عودة الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة.⁵¹

السياسيون العراقيون الذين يحذرون علناً من التهديد الذي تشكله "عوائل داعش" العائدة يمثلون عاملاً آخر في محور الخط الفاصل بين الرأي العام والمواقف الرسمية. فأولئك السياسيون يعبرون عما قد يكون على الأرجح آراء جمهورهم وهم في الوقت ذاته يوقدون نفس تلك الآراء. وبالتالي فإن السياسات الشعبية في العراق تنتج حلقة مفرغة خطيرة.⁵²

IV. أثر أكبر على النساء

تعد التحديات التي تواجه الأسر النازحة التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية أسوأ بكثير بالنسبة للأسر التي تعيلها إناث، بشكل أساسي لأن المكانة القانونية والوضع الاجتماعي للمرأة متشابكان مع أوضاع أزواجهن وأسرهن. لذلك، ومن الناحية العملية، ينبغي على النساء عبور نفس المسارات المعقدة للخروج من مخيمات النزوح، كالرجال، لكنهن يواجهن عقبات إضافية.

وقد يكون أوضح تجلٍ لذلك هو أن امرأة متزوجة لا تستطيع عادة، وبمفردها، الحصول على تصريح أمني أو وثائق مدنية لها ولأطفالها. ولذلك فإن النساء اللاتي لديهن أزواج معتقلين، أو مطلوبين من قوات الأمن أو مفقودين لسبب من الأسباب ومجهولي المصير، يجدن أنفسهن في مأزق مستحيل. النساء الكثيرات اللاتي ينطبق عليهن هذا الوضع في المخيمات لا يستطعن عادة الحصول على تصريح أمني، وبدون ذلك التصريح،

Justice", Human Rights Watch, 5 December 2017; and "Iraq: Key Courts Improve ISIS Trial Procedures", Human Rights Watch, 13 March 2019.

⁴⁸ للمزيد حول الحشد وعلاقته بسلطة الدولة العراقية، انظر تقارير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 188، المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدٍ لإعادة بناء دولة فعالة، 30 تموز/يوليو 2018؛ ورقم 194، إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ ورقم 215، إصلاح الوضع الأمني في كركوك، 15 حزيران/يونيو 2020.

⁴⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نازح من الموصل في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁵⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁵¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نازحين من صلاح الدين ونيوى، مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019. قوات الحشد "العشائرية" هي وحدات حراسة محلية، حيث تكون شخصية عشائرية كبيرة الراعية لهذه القوات. Erica Gaston, "Sunni Tribal Forces", Global Public Policy Institute, 30 August 2017.

⁵² لقد استغل هؤلاء السياسيون بشكل خاص شائعات تتردد مفادها أن المواطنين العراقيين في مخيم الهول للنازحين في سورية ستم إعادتهم للعراق، وذلك لاستحضار الخطر المفترض الذي يشكله أولئك العراقيون و"عوائل داعش" بشكل عام. على سبيل المثال، انظر "مخاطبات نيابية بشأن عائلات داعش في نينوى"، وكالة الأنباء العراقية، 20 شباط/فبراير 2020. يضم مخيم الهول حالياً نساء سوريات، وعراقيات ومن جنسيات أخرى وأطفال احتجزوا عندما سقط آخر الجيوب التي يسيطر عليها تنظيم الدولة في سورية في آذار/مارس 2019. وقد عرضت وسائل الإعلام الناطقة بالعربية مقاطع مصورة مثيرة تظهر نساءً متشدات يهتفن بغضب بشعارات التنظيم إضافة إلى روايات عن قيام هؤلاء النسوة بطعن الحراس. "جهاديات حاولن طعن الحراس والهرب من مخيم الهول شمال سوريا"، فيديو، يوتيوب، 30 تموز/يوليو 2019. فيما يتعلق بنشر السياسيين الأوروبيين للمخاوف من عودة مواطنيهم هم من مخيم الهول، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 208، النساء والأطفال أولاً: إخراج الأجانب المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية من سورية، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

لا يستطيعون تجديد وثائقهم. حتى إذا تمكنوا من الحصول على تصريح وتجديد وثائقهم الشخصية، فإنهم قد لا يستطيعون، في غياب أزواجهم، الحصول على الأوراق الأساسية لأطفالهم.⁵³

إن الطريقة الأساسية لهؤلاء النساء للحصول على الاستقلالية القانونية تتمثل في 'التبرئة'، لكن هذا الإجراء حافل بالأعباء والمخاطر الإضافية. بتقديم إفاضة بأن الزوج المعتقل أو المفقود كان متواطئاً مع تنظيم الدولة، فإن المرأة التي تسعى للحصول على 'التبرئة' تعرضه للخطر. "يعني ذلك اعترافها بأن زوجها مع داعش. وهذا يصم الأسرة كلها بشكل أكبر، وقد يعرض الزوجة للخطر"، على حد تعبير عامل في الشأن الإنساني.⁵⁴ كما يمكن للحصول على التبرئة أن يقوض حقوق المرأة في الميراث وغير ذلك من المستحقات بموجب القانون العراقي، ويخاطر بإحداث خلاف مع عائلة زوجها. فقد تفقد شبكة دعم عائلية هي في أمس الحاجة إليها، حيث يمكن أن تقدم لها كل شيء ابتداءً بالراحة العاطفية وانتهاءً بالحماية الجسدية. ويمكنها حتى أن تواجه التهديدات بالانتقام العنيف أو انتزاع أطفالها منها من قبل أهل زوجها الغاضبين الذين يشعرون أن أفادتها تشملهم.⁵⁵

كما أن العقبات الإدارية لعملية الحصول على التبرئة أكثر صعوبة بالنسبة للنساء.⁵⁶ وتكثر الشائعات التي تباع بتكاليف العملية والفساد الذي يحيط بها، وهي أمور قد تشكل عوائق للنساء اللاتي لا يتمتعن بالكثير من التعليم الرسمي أو الخبرة في التعامل مع الجهاز البيروقراطي، وهي مهمة غالباً ما يضطلع بها معيل الأسرة، خصوصاً في المناطق الريفية. موظف في منظمة تساعد النازحين في تجديد وثائقهم قال: "قد يكون الأمر مربكاً لهم. الآن [هذه المرأة] ليس لديها زوج يخبرها بما يحدث. وقد أصبحت معيلة الأسرة. قد تحصل على فهم خاطئ للأمر، إلى أن نوضح لها ما يحدث".⁵⁷ بالإضافة إلى إيجاد المال اللازم لدفع أجور المحامين، ينبغي على الأمهات اللاتي لا أزواج لهن القيام بزيارات متعددة للمكاتب البلدية التي يعمل فيها موظفون قد يكونون معادين لما يرون أنه "عوائل داعش".⁵⁸ تساعد بعض المنظمات العراقية النساء في الحصول على 'التبرئة'. لكن العديد من الوكالات الدولية والجهات المانحة ترفض فعل ذلك، لأنها تعتقد أن العملية قد تنتهك مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، بحيث أنها تصم النساء اللاتي يقمن بالعملية وتجريم آخرين.⁵⁹

إضافة إلى هذا كله، فإن العملية تشكل تعديلاً عاطفياً. فهي تطرح على المرأة خياراً مرعباً يتمثل في إدانة زوجها علناً أو البقاء، فعلياً، خارج المجتمع.⁶⁰ قال مختص نفسي عمل في أحد هذه المخيمات: "العديد من النساء يتمسكن ببصيص أمل بأن [أزواجهن المفقودين] ما زالوا أحياء".⁶¹

⁵³ انظر "Barriers from Birth"، مرجع سابق؛ و"Paperless People of Post-conflict Iraq"، مرجع سابق. قال أحد موظفي منظمة تساعد النازحين في تجديد وثائقهم الرسمية إنه يعمل مع عشرات النساء اللاتي من المرجح أن يكون أزواجهن قد توفوا لكن، من وجهة نظر الدولة، "لسن أراهم". إذا كان زوج امرأة مفقوداً ولم يتم تسجيل وفاته في مستشفى أو مشرحة، كما قال، فإن الحكومة تعامل الزوج على أنه هارب وترفض إصدار وثائق لأي من أفراد الأسرة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁵⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁵⁵ "Broken Home: Women's Housing, Land and Property Rights in Post-conflict Iraq", Norwegian Refugee Council, 11 May 2020; "Managing Return in Anbar" مرجع سابق.

⁵⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019. قالت امرأة سجن زوجها لانتمائه لتنظيم الدولة إن التبرؤ منه وتطبيقه سيكلفها 400,000 أو 500,000 دينار عراقي (332 أو 415 دولاراً) كأجور محامين. وبوصفها معيلة لأسرة تتكون من ثمانية أفراد، فإنها لا تستطيع دفع مثل ذلك المبلغ.

⁵⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁵⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁵⁹ لا يتفق جميع العاملين في الشأن الإنساني مع ذلك. أحد هؤلاء العاملين انتقد هذا الموقف قائلاً: "أعتقد أن الناس يمكن أن يتعاملوا بشيء من التعالي مع النساء اللاتي لديهن فهم واضح لوضعهن. أعتقد أن الخطاب الدولي لا يمنحهن أحياناً الكثير من الثقة، وبالتالي فإننا لا نتحدث عن هؤلاء النساء وكأتهن أطفال، بدلاً من نقول إنهن قادرات على اعتماد خيار من خيارات سيئة جداً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب، 22 تموز/يوليو 2020.

⁶⁰ امرأة قتل زوجها وهو يقاتل مع تنظيم الدولة قالت إنها قامت بعملية 'التبرئة' لأنها شعرت بأنه ليس لديها خيار آخر. قالت: "ما الذي أستطيع فعله؟ الله يعلم الحقيقة"، في وصف مشاعرها نحو زوجها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁶¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019. أحد الشيوخ المقيمين في أحد المخيمات قال إنه نصح النساء اللاتي استشرنه بتطبيق أزواجهن الذين انضموا إلى تنظيم الدولة، لأن الفقه الإسلامي يفرض ذلك،

كما تواجه النساء عوائق في استخدام الوسائل العرفية للوصول إلى بيوتهن. على سبيل المثال، إن قدرة النساء على الدخول إلى المجالس العشائرية والمشاركة فيها محدودة جداً، حيث يتوصل الشيوخ والوجهاء إلى تسويات تسمح للنازحين بالعودة. فيقيم عادة بالتواصل مع شيوخ العشائر من خلال وسيط من أقاربهم الرجال فقط.⁶²

إذا لم تكن هؤلاء النساء مستعدات للابتعاد رسمياً ورمزياً عن أزواجهن، فإن العديد منهن لن يتمكن من الحصول على تصريح أمني. وبوجود التصريح الأمني أو بدونه، فإن العديد من مجتمعاتهن المحلية في مناطقهن الأصلية سيرفض عودتهن. وطبقاً لعامل دولي في الشأن الإنساني، فإن "السكان يقولون: إذا كن لا يستطيعن [التبرؤ من أزواجهن]، فإننا لا نرغب بعودتهن".⁶³

إن التحديات المتعلقة بالأحوال القانونية والوصمة العامة التي تواجه هؤلاء النساء النازحات تفرض المزيد من القيود على قدرتهن على التكيف مع ظروف متقلبة. فالحصول على عمل مأجور يشكل تحدياً خاصاً للنساء اللاتي يُنظر إليهن على أنهن مرتبطات بتنظيم الدولة. فأرباب العمل الذين يتحققون من خلفيات المتقدمين بطلبات للعمل يستشيرون غالباً المخاتير المحليين، الذين يبلغون عن الارتباطات المزعومة لهؤلاء النساء؛ وعادة لا يتم تشغيلهن. العديد من هؤلاء النساء يستطعن العثور على فرص اقتصادية فقط بدعم من المنظمات الإنسانية، التي قد تواجه هي نفسها ضغوطاً من السكان المحليين كي لا تساعد الأسر التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بتنظيم الدولة.⁶⁴ جميع هذه الصعوبات تشجع بعض الأسر التي تعيلها نساء على التمسك بالحياة في المخيمات.⁶⁵

إن افتقار هؤلاء النساء إلى الاستقلالية القانونية والمالية – صراعهن للحصول على مكان يعشن فيه بمفردهن في مناطقهن الأصلية، على سبيل المثال – يعمق بحدة وضعهن الهش. كنساء مطلقات أو أرامل، فإنهن يعانين أصلاً من تراجع مكانتهن الاجتماعية وافتقارهن للحماية الجسدية. على حد تعبير امرأة نازحة: "في الموصل، كيف يفترض لامرأة أن تنام لوحدها؟ هنا [في المخيم] على الأقل هناك أمان".⁶⁶ لكن حتى في المخيمات، فإن النساء المنعزلات والمحتاجات اقتصادياً يمكن أن يتعرضن للانتهاكات الجنسية والاستغلال من قبل سلطات المخيم أو الجهات الأمنية المحلية. من الصعب قياس نطاق تلك المشكلة، لكن يبدو أن الانتهاكات تحدث في بعض المخيمات.⁶⁷

لا يوجد رواية متفق عليها حول درجة المسؤولية أو الفعالية الذي ينبغي أن تتحملها النساء اللاتي كن متزوجات من أفراد تنظيم الدولة أو قريبات لهم. وهذه الأسئلة المتعلقة بكيفية فهم مشاركة النساء في تنظيم الدولة ليست حكرراً على العراق، رغم أن النساء العراقيات اللاتي يعشن في المدن والبلدات التي سيطر عليها المسلحون احتككن بتنظيم الدولة بطريقة ظرفية أكثر من النساء الأجنبية اللاتي هاجرن عمداً إلى سورية والعراق للانضمام إلى التنظيم والزواج من مقاتليه.

قال: "بعض النساء منزعات، فهن يحببن أزواجهن. لكن السنة تقضي بأنه ينبغي عليهن تحرير أنفسهن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.⁶² Haley Bobseine, "Tribal Justice in a Fragile Iraq", The Century Foundation, 7 November 2019. من جهة أخرى، يمكن القول إن عدم الارتياح الأبوي لرؤية هؤلاء النساء النازحات في هذه الظروف الهشة ساعد في توفير الدافع للقيام بجهود عشائرية لترتيب عودتهن. أحد العاملين الدوليين في الشأن الإنساني قال: "أعتقد أن النساء استغدن من الشعور العميق لدى العديد من العراقيين بالعار بسبب الظروف التي وضعن فيها. ... لا يشعر الناس بالارتياح حيال هذا الأمر؛ وبالتالي، فقد سمح هذا للآليات العشائرية بالعمل لحماية هذه الشريحة من السكان التي ينظر إليها بوصفها ضعيفة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب، 22 تموز/يوليو 2020.

⁶³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁶⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب مع عامل في الشأن الإنساني يعمل في مجال المساعدة في الحصول على سبل العيش، آب/أغسطس 2020.

⁶⁵ على حد تعبير أحد المقيمين الذكور في المخيم: "إذا عادت [هؤلاء النساء] إلى مناطقهن، فإنهن يستطعن البقاء على قيد الحياة فقط بممارسة التسول. هنا لديهن على الأقل خيمة خاصة بهن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁶⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁶⁷ انظر "Iraq: The Condemned: Women and Children Isolated, Trapped and Exploited in"، See "Iraq: The Condemned: Women and Children Isolated, Trapped and Exploited in"، Amnesty International, 17 April 2018 والعراقية ضحايا الاستغلال الجنسي والسياسي"، رصيف 22، 20 تموز 2020.

لكن من الناحية العملية، فإن هؤلاء النساء العراقيات اللاتي يعد ارتباطهن بالتنظيم أكثر ضعفاً إلا أنهم يواجهون العداء المستمر من قبل أشقائهن المواطنين العراقيين.⁶⁸ والعديد من النساء اللاتي يتمكن من العودة إلى بيوتهن يواجهن شكوكاً واستياءً. بعضهم يعاني من النبذ حتى من قبل عوائلهم، التي تزدري إما النساء أنفسهن، أو الأطفال الذين أنجبهم من أزواج متهمين بالضلوع مع تنظيم الدولة الإسلامية أو كلا الأمرين معاً. وصفت أم لأربعة أطفال الكيفية التي دعته فيها عائلتها للعودة، فقط لتأخذ أطفالها منها وتعطيهم لعائلة زوجها السجين. رفضوا استقبال الأطفال الذين اعتبروهم نتاجاً لأبيهم الداعشي. تمكنت من استعادة الأطفال، ومن ثم عادت إلى المخيم. وقالت: "ولم أفكر في العودة منذ ذلك الحين. تدعوني [عائلي]، وتكرر تخلي عن أطفالك وعودي".⁶⁹ العاملون في مجال المساعدات يصفون هذا النوع من التحول الكامل، حيث يغادر العائدون مرة أخرى باتجاه المخيمات، بـ "الرجوع عن العودة".⁷⁰

V. نحو تحرك حكومي، بصورة صحيحة

إن طلب الدولة العراقية من النازحين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية – والذين لا يواجهون تهماً جنائية – بإدانة أفراد أسرهم، يعني أنها تعاملهم على أنهم مدانين هم أنفسهم بسبب علاقاتهم العائلية. وإذا رفضوا، يحكم عليهم فعلياً بالبقاء إلى ما لا نهاية في مخيمات. ترقى هذه المعاملة إلى عقوبة تفرض خارج إطار القانون على هؤلاء النازحين، ما يمثل انتهاكاً لحقوقهم. ينبغي على الحكومة العراقية أن تعمل على تصحيح هذا الوضع، أولاً وقبل كل شيء عبر اهتمامها الإنساني والتزامها بمواطنيها. رجل نازح من ريف نينوى قال: "نحن أخوة على أرض واحدة، في عراق واحد. لا نختلف عن الناس في البصرة".⁷¹ وبالفعل، فإن إيجاد حل للنازحين العراقيين وللأسر التي يُنظر إليها على أنه مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية على نحو خاص يشكل مصلحة وطنية للعراق؛ فهو مهم لتعافي البلاد من سنوات من الصراع العنيف. فهؤلاء الناس الموجودين في المخيمات هم فعلياً منفيون في وطنهم. لكنهم عراقيون، داخل العراق. ولا يجوز تجاهلهم أو تمني عدم وجودهم. إنهم جزء من مستقبل البلاد.

وبموازاة الواجب الأخلاقي بفعل شيء حيال ذلك، ثمة واجب سياسي. من الصعب التحذير من أن نبذ هؤلاء العراقيين وإقصاءهم يعرض استقرار البلاد للخطر دون الإمعان في وصمهم أو تصويرهم على أنهم عرضة لـ "التطرف" دون دليل ينكر. لكن دون اتخاذ إجراءات لدمج هذه الأسر في المجتمع، يبدو أن أفرادها معرضون فعلاً لمخاطرة أن يصبحوا طبقة دنيا وبشكل دائم. وبالنظر إلى حرمانهم من فرصة العيش كمواطنين عاديين ملتزمين بالقانون، قد يصبحون أهدافاً للتجنيد من قبل العصابات الإجرامية، ومن قبل تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم آخر يشبهه.

وقد يمثل الوجه الأكثر إلحاحاً لهذه المشكلة في محنة الأطفال الذين يقضون الآن، وبعد التجربة المؤلمة للحرب، سنواتهم التكوينية في المخيمات. إذا كبروا في هذه الظروف، دون آفاق مستقبلية تذكر، فإن ثمة مخاطرة في تعرضهم للاستغلال وفي أن يصبحوا أدوات بيد أطراف عنيفة.⁷² وفي حين أن بعض العراقيين قلقون من أن هؤلاء الأطفال تشربوا بعض أفكار تنظيم الدولة، فإنه من الصعب رؤية كيف أن عزلهم في مخيمات سيساعد. وبالتالي، فمن أجل مصلحتهم ومن أجل استقرار العراق المستقبلي، سيكون من الملح إدماجهم في المجتمع. وسيكون وصولهم إلى التعليم جزءاً رئيسياً من ذلك. أحد الآباء النازحين من الموصل

⁶⁸ يمكن للنساء اللاتي يُنظر إليهن على أنهن مرتبطات بتنظيم الدولة أن يعانين من الوصمة حتى في المخيمات. امرأة تحدثت عن تجربتها في أحد المخيمات قائلة: "السكان المحليون [في البلدة يصفون عليّ وعلى أطفال]". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁶⁹ قالت المرأة إنها لم تتمكن من الحصول على وثائق لأطفالها من دون زوجها – لكنها كانت تخشى أيضاً من أنها إذا طلقته، فإن عائلته ستأخذ الأطفال. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁷⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد إداريي المخيم وعامل في الشأن الإنساني، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁷¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁷² صحفي عراقي قال: "إن طفلاً قُتل أبوه واستغلت واغتصبت أمه لن يكون في حالة عقلية سليمة. ستكون لديه روح الانتقام". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

قال: "هؤلاء الأطفال بحاجة لأن يشعروا بأنهم جزء من شيء ما، وهم بحاجة لأحد ما كي يساعدهم. إنهم بحاجة لأن يروا بأنهم جزء من المجتمع".⁷³

في غياب حلول عاجلة، يمكن لأزمة النزوح في البلاد أن تستمر. وبمرور الوقت، تقوم السلطات العراقية بنقل ما تبقى من نازحين إلى عدد أقل من المخيمات تسود فيها على ما يبدو ظروف أفسى. يعبر العاملون في الشأن الإنساني عن قلقهم من أن بعض هذه المخيمات، التي تفرض قيوداً شديدة على الحركة، قد أصبحت فعلياً مراكز احتجاز.⁷⁴ إن تركيز هؤلاء النازحين العراقيين في عدد قليل من المخيمات التي يفترض أن قاطنوها هم بشكل رئيسي من "عوائل داعش" يمكن فعلياً أن يطيل أمد الصعوبات التي تواجهها هذه الأسر وجعل ما تبقى من مشكلة النزوح أمراً يسهل تجاهله.

لكن رغم حقيقة أنه لا ينبغي للعراق أن يترك مواطنيه في وضع معلق وفي حالة نزوح طويل الأمد، هناك أيضاً مخاطر جدية في دفع هذه الأسر للعودة إلى مناطقها الأصلية. إذ يمكن لإعادتها الإجبارية أو المتسارعة أن تعرضها للعنف.⁷⁵ قد لا تتمكن بعض الأسر المهجرة من العودة بشكل آمن إلى مناطقها الأصلية وقد يترتب إسكانها في مناطق ثالثة. آخرون يمكن في النهاية أن يتمكنوا من العودة الآمنة والطوعية، لكن فقط بعد أن تبذل الحكومة وشركاؤها جهوداً كبيرة لضمان قبول سكان مناطقهم الأصلية بعودتهم.

شكلت زيارة الكاظمي إلى مخيم السلامة خطوة إيجابية. ويذكر أنه تحدث مع المقيمين في المخيم حول تقديم منح لإعادة بناء منازل النازحين وتشكيل لجنة حكومية لوضع حلول لعودتهم.⁷⁶ إن ما يبدو من رغبة حكومة الكاظمي بمعالجة أزمة النزوح أمر مرحب به. لكن إذا كانت تأمل بضمن أن تكون عودة النازحين إلى الحياة الطبيعية آمنة، وطوعية ودائمة، ينبغي على بغداد وشركائها من المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة أن تأخذ بالاعتبار أيضاً العوائق غير الرسمية والاجتماعية التي تواجه العودة، بالإضافة إلى الجانب المتعلق بالمرأة في هذه القضية.

سيطلب التغلب على العوائق غير الرسمية أمام العودة مزيداً من الجهود التي تبذلها السلطات العراقية والمنظمات غير الحكومية الداعمة لها للتشاور مع ممثلي المجتمعات المحلية وأعيانها في المناطق الأصلية للنازحين العراقيين، وتحسيس السكان حيال العودة وإعادة إدماج جيرانهم السابقين. وستتفاوت طبيعة المشاورات وأي اتفاقات حول العودة بالضرورة من منطقة إلى أخرى، بالنظر إلى المظالم الخاصة التي تعيق العودة في كل منطقة محلية. ففي بعض المناطق، قد يتطلب ذلك اللجوء إلى الوسائل العرفية العشائرية.⁷⁷ قد تطالب بعض المجتمعات المحلية أيضاً أن يشارك العائدون في برامج "نزع التطرف". وحتى لو كان أساس الأدلة لهذا البرنامج مشكوك به – في العراق وفي غيره – قد يكون ذلك أمراً لا مفر منه لضمان سلامة السكان المنطقتين، الذين يريدون أن يضمنوا أنه لم يعد لدى العائدين نوايا عنيفة كامنة ويهتمون أيضاً بالرسالة التي يبعتها استعداد العائدين للمشاركة في مثل هذه البرامج.

إن الحوافز المادية قد تساعد أيضاً. وصحيح أن العراق لا يمتلك فائضاً مالياً، وقد يكون للمقاومة المحلية للعودة دوافع شخصية قوية. رغم ذلك، فإن توزيع التعويضات التي طالما وعد بها سكان المناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في الماضي من المرجح أن يساعد في تخفيف حدة الاستياء. ينبغي على بغداد وشركائها التفكير أيضاً بتخصيص استثمارات استراتيجية للمناطق التي تكون العودة فيها صعبة، وربط تقديم الخدمات الإضافية أو إعادة الإعمار بإجراء المصالحات المجتمعية. وبالنظر إلى الصعوبات المالية التي يواجهها العراق، فإن لدى الجهات المانحة فرصة للتدخل لمساعدة بغداد على إعادة بناء البلاد مادياً واجتماعياً من خلال التشجيع على إعادة إدماج عشرات آلاف النساء والأطفال.

⁷³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁷⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عامل دولي في الشأن الإنساني، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁷⁵ ظهرت مخاطر تطبيق عمليات العودة بشكل خاطئ في أواخر عام 2019، عندما بدأت سلطات محافظة نينوى بنقل المقيمين الذين قدموا أصلاً من صلاح الدين إلى مخيمات في تلك المحافظة. قوبلت بإصابت العائدين باحتجاجات من قبل السكان المحليين الغاضبين الذين رفضوا استقبال "عوائل داعش"، وكذلك بالتهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى ما يذكر بإلقاء قنابل يدوية على سور المخيم. أحد الوجهاء المحليين قال في مقابلة تلفزيونية: "نحن ليس مكب للسنيين، ولا مثل ما يقول العربي، ملّم للخارجين عن القانون وعوائل الدواعش". رفض شعبي لإيواء عوائل داعش في مخيم الشهامة بكتريت"، يوتيوب، 3 أيلول/سبتمبر 2019. انظر أيضاً "Iraq: Camps Expel over 2,000 People Seen as ISIS-Linked", Human Rights Watch, 4 September 2019.

⁷⁶ ملخص لزيارة الكاظمي تم تداوله بين العاملين في الشأن الإنساني في العراق، مرجع سابق.

⁷⁷ للمزيد، انظر "Tribal Justice in a Fragile Iraq"، Bobseine، مرجع سابق.

حتى إظهار بغداد للاهتمام بالسكان الذين بقوا في هذه المناطق – والذين عانوا أيضاً من حكم تنظيم الدولة الإسلامية ومن الحرب التي شنت لهزيمته – يمكن أن يساعد في تخفيف حدة معارضتهم لعودة النازحين. وبهذا الصدد، فإن الزيارة التي قامت بها في تموز/يوليو وزيرة الهجرة والمهجرين إلى قضاء سنجار في نينوى شكل تحركاً آخر مهماً، بالنظر إلى الاهتمام والرعاية اللذان تظهروهما الزيارة بضحايا تنظيم الدولة.⁷⁸

كما ينبغي للسياسات أن تأخذ بالاعتبار أيضاً كيف أن النزوح يؤثر بشكل غير متناسب على النساء المعيلات، والعلاقة الخاصة للنساء بالقانون والأنظمة العرفية في العراق. وينبغي على الحكومة وشركائها بذل المحاولات، عندما يكون ذلك ممكناً، لتحقيق الحد الأقصى من استقلالية وفعالية هؤلاء النساء، بحيث يتمكن من المشاركة بأنفسهن في تقرير مصيرهن. وينبغي على الحكومة أن تبحث تغييرات إدارية تسمح للنساء النازحات بالحصول على وثائق مدنية لأنفسهن ولأطفالهن بشكل مستقل عن أزواجهن المفقودين أو المسجونين، وتنفيذ تلك التغييرات إن أمكن. قد يعني ذلك فصل إجراءات التصريجات الأمنية عن الوصول إلى الوثائق المدنية أو تحديد "فترة عفو" يمكن للنساء خلالها الحصول على الوثائق الأساسية لأطفالهن دون مشاركة الأب.⁷⁹ كما ينبغي على بغداد وشركائها النظر في تقديم الدعم المادي للنساء بطريقة تمنحهن درجة أكبر من الاستقلالية في دراسة خياراتهن القانونية واختيار المكان الذي يعشن فيه – سواء في مجتمعاتهن الأصلية أو في مناطق أخرى، حيث قد يصارح لتأمين إيجار السكن ونفقات المعيشة.

كما أنه من المهم إشراك النساء في اتخاذ القرارات التي تؤثر بهن. وعلى سبيل المثال، يتم التوصل إلى التسويات المتعلقة بالعودة عادة بين الرجال، رغم أنها تتعلق إلى حد كبير بمصير النساء. وبالتالي، فإن هذه الوسائل قد تؤدي لتهميش النساء أكثر. كمثال على ذلك، قالت امرأة نازحة إنها تخاف على أطفالها إذا عادت إلى القضاء الذي نزحت منه في صلاح الدين، لكن بعد أن أبلغت بوجود تسوية عشائرية، شعرت بأنه ليس أمامها خيار: "إذا لم نعد الآن، فإن [أطفالي] سيصبحون هاربين إلى الأبد. ... أنا لا أريدهم أن يعودوا. لكن هذا مصيرنا".⁸⁰ فينبغي على السلطات العراقية والمنظمات غير الحكومية استشارة النساء قدر الإمكان كمشاركات من في العمليات. ينبغي ألا يشعرن بأنهن تحت رحمة "مصير" يقرره الرجال.

الأهم من كل هذا، بالطبع، هو أن تفي حكومة الكاظمي بالتزامها المعلن باستثمار الاهتمام، والطاقة والموارد في إيجاد حلول طويلة الأمد للنازحين العراقيين، بمن فيهم الأسر التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بتنظيم الدولة. وإلا، فإن الحصيلة المحتملة ستكون المزيد من إغلاق المخيمات بشكل عشوائي، والمزيد من عمليات العودة غير الآمنة والمزيد من تركيز الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة في مخيمات شبه دائمة، خارج المجتمع.

VI. الخلاصة

إن الاهتمام الذي أظهره رئيس الوزراء الكاظمي بحل أزمة النزوح في العراق يوحي بأن حياة أفضل باتت أمراً ممكناً للنازحين العراقيين وأولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة على وجه الخصوص. تواجه حكومته تحديات خطيرة. لكن رغم ذلك، ينبغي على بغداد وشركائها إبقاء النازحين على جدول أعمالهم.

إن النازحين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة هم مواطنون عراقيون في العراق، ولم يتهموا بارتكاب أي جريمة. ودون إيجاد حل لهم، قد يصبحون منبوذين دائمين؛ وفي حال إقصائهم من الحياة الطبيعية، ثمة مخاطرة في لجوئهم إلى سبل سلبية للتعامل مع وضعهم أو في بعض الحالات أن يتم تجنيدهم في العنف المنظم. لذلك، ينبغي على حكومة الكاظمي أن تضمن أن إيجاد حل لأزمة النزوح في العراق يبقى من أولوياتها، سواء من أجل الاستقرار المستقبلي في البلاد أو من أجل هؤلاء المواطنين العراقيين الذين طال أمد معاناتهم.

بغداد/أربيل/بروكسل، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020

⁷⁸ "وزارة الهجرة والمهجرين العراقية"، فيسبوك، 5:10 بعد الظهر، 5 تموز/يوليو 2020.

⁷⁹ انظر "Barriers from Birth"، مرجع سابق.

⁸⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في مخيم للنازحين في منطقة في محافظة نينوى تحت سيطرة كردية، كانون الأول/ديسمبر 2019.



International Crisis Group

Headquarters

Avenue Louise 235, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38

brussels@crisisgroup.org

New York Office

newyork@crisisgroup.org

Washington Office

washington@crisisgroup.org

London Office

london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.